بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

ورشة عمل وطنية حول تحويلات العاملين والتنمية في لبنان

دور البنوك المغربية في تشجيع تحويلات العاملين من أجل التنمية

4-3 تشرين الثاني / نوفمبر 2014
بيت الأمم المتحدة - بيروت – لبنان

1. الإطار العام

2. المؤشرات الرئيسة للنظام البنكي المغربي

3. الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع تحويلات مغاربة العالم

الإطار العام

يساهم مغاربة العالم بشكل كبير في تمويل اقتصاد المغرب بالعملة الصعبة. فهم يساهمون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية بلدهم

تعتبر استثمارات مغاربة العالم في بلدهم رافدا مهما لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل عبر الاستفادة من خبرات المهاجرين المغاربة وشبكات علاقاتهم في بلدان الإقامة

تتركز استثمارات الجالية المغربية بالأساس في قطاع العقار بما يناهز 41% من مجموع التحويلات، في حين لا تتعدى الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المنتجة نسبة 14%. الشيء الذي يلزم جميع المتدخلين بتعبئة أكبر وتشجيع خاص لاستثمارات مغاربة العالم في بلدهم الأصل.

الإطار العام

على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فإن حجم التحويلات المالية عرف نموا مضطردا خلال العقدين الأخيرين، حيث انتقلت من 20 مليار درهم سنة 1990 إلى 57.8 مليار درهم سنة 2013، وهو ما يشكل نسبة 7 % من الناتج الداخلي الخام

تقدر ودائع الجالية بالبنوك المغربية بحوالي 148 مليار درهم حيث تمثل 21% من مجموع الودائع الوطنية البنكية

من أجل تشجيع مغاربة العالم على ضخ الأموال إلى بلدهم تسعى كل الجهات المعنية (الجهات الحكومية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين) لتوفير الامتيازات اللازمة لهذه الشريحة من المواطنين

2. المؤشرات الرئيسة للنظام البنكي

بنية النظام البنكي

يبلغ عدد مؤسسات الائتمان والمؤسسات المعتبرة في حكمها إلى 84 مؤسسة وتشمل :

البنوك	**: 19**
شركات التمويل	: 35
البنوك الحرة	: 6
جمعيات القروض الصغرى	: 13
شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال	**: 9**
مؤسسات أخرى	: 2

2. المؤشرات الرئيسة للنظام البنكي

الشبكة البنكية

بلغ عدد الشبابيك البنكية سنة 2013، 5.711 شباكا

بلغت الكثافة البنكية التي تقاس بعدد الشبابيك لكل 10.000 نسمة، 1,7 شباكا، علما أنها كانت قد بلغت أقل من شباك واحد في مطلع العقد الأول من الألفية الثانية

بالموازاة مع ذلك، تعزز عدد الشبابيك الآلية البنكية بواقع 417 شباك جديد ليبلغ 5.893 وحدة

2. المؤشرات الرئيسة للنظام البنكي

الشبكة البنكية

	دجنبر 2013	دجنبر 2012	دجنبر 2011
عدد الشبابيك البنكية	5 711	5 447	5 113
عدد السكان لكل شباك	5 700	5 900	6 300
معدل الولوج إلى الخدمات البنكية (العدد الإجمالي للحسابات على عدد السكان)	60%	57%	54%

حضور البنوك بالخارج

عززت أهم المجموعات البنكية حضورها خارج الحدود الوطنية، خصوصا بدول الأوروبية التي تستقبل مغاربة العالم

يتوزع حضور البنوك المغربية بالخارج ما بين شركات تابعة و فروع، تخضع للمراقبة المباشرة أو غير المباشرة للمجموعات البنكية الثلاثة الكبرى الأكثر نشاطا على المستوى الدولي (التجاري وفا بنك، والبنك المغربي للتجارة الخارجية، والقرض الشعبي للمغرب)

مع نهاية سنة 2013، أصبحت المجموعات البنكية المتواجدة في الخارج تنتشر في 22 بلدا أفريقيا وحوالي عشرة بلدان أوروبية

3. الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع تحويلات مغاربة العالم

حضور البنوك بالخارج

كما تتواجد في المغرب العربي، خاصة تونس وموريتانيا، إضافة إلى بعض بلدان أفريقيا الناطقة بالإنجليزية

مكنت هذه الحركية البنوك من توسيع قاعدة تحصيلها للودائع وتنويع عملائها و ضمان قرب اكثر لمغاربة المهجر، كما سمحت لها بأن تكون متواجدة بشكل مباشر في أسواق جديدة

حضور البنوك بالخارج

تتواجد البنوك المغربية في 11 بلدا أوربيا عبر 161 نقطة بيع :

- شركات تابعة (1) ؛
- فروع (14) ؛
- وكالات (96+7) ؛
- مكاتب تمثيلية (50).

3. الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع تحويلات مغاربة العالم

حضور البنوك بالخارج

بلدان التواجد	عدد شبابيك البنوك المغربية المستقرة
فرنسا	70
اسبانيا	24
إيطاليا	19
بلجيكا	12
ا لما نيا	9
هولندا	8
انجلتيرا	4
جبل طارق	1
سويسرا	1
ادا نما رك	1
كندا	1
الامارات العربية المتحدة	6
المملكة العربية السعودية	4
الصين	1
المجموع	**161**

الإطار القانوني لتحويل الأموال

ينهج مغاربة العالم الطرق القانونية لتحويل أموالهم. فجل التحويلات تمر عبر شبابيك البنوك أو شبابيك شركات الوساطة في تحويل الأموال (شركات مختصة).

اللجوء إلى الطرق القانونية هو نتيجة للسياسات والإجراءات التنظيمية المتخذة من طرف البنك المركزي

الإطار القانوني لتحويل الأموال

لقد تم بموجب مقتضيات القانون البنكي لسنة 2006، توسيع نطاق مراقبة البنك المركزي ليشمل **شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال**

حيث تخضع ممارسة نشاط تحويل الأموال لشروط اعتماد جد صارمة

3. الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع تحويلات مغاربة العالم

الإطار القانوني والتنظيمي

-استيفاء صاحب الطلب للشروط المنصوص عليها في القانون البنكي وملائمة برنامج أنشطته التي سيعمل على تنفيذها مع الوسائل التقنية والمالية ؛

-قدرة المقاولة صاحبة الطلب على تحقيق أهدافها التنموية في ظروف تتلاءم مع السير الجيد للنظام البنكي وتضمن للزبناء شروط سلامة مُرضية ؛

- تأسيس الشركة على شكل شركة مساهمة ذات رأس مال ثابت ؛

-التوفر على حد أدنى من رأس مال ؛

3. الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع تحويلات مغاربة العالم

الإطار القانوني والتنظيمي

- التوفر على نظام معلوماتي يضمن المراقبة الداخلية ومراجعة صحة المعلومات الموجهة للعموم ومدى توافقها مع الحسابات ؛

-وضع نظام داخلي لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ؛

- تعيين مراقب للحسابات، بهدف مراقبة حساباتها طبقا لمقتضيات القانون رقم 17-95 المتعلق بالشركات المساهمة، ومراقبة مدى احترام المقتضيات المحاسبية

تبعا لهذه الشروط فقد تم اعتماد 9 شركات متخصصة في هذا المجال

3. الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع تحويلات مغاربة العالم

شبكة شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال

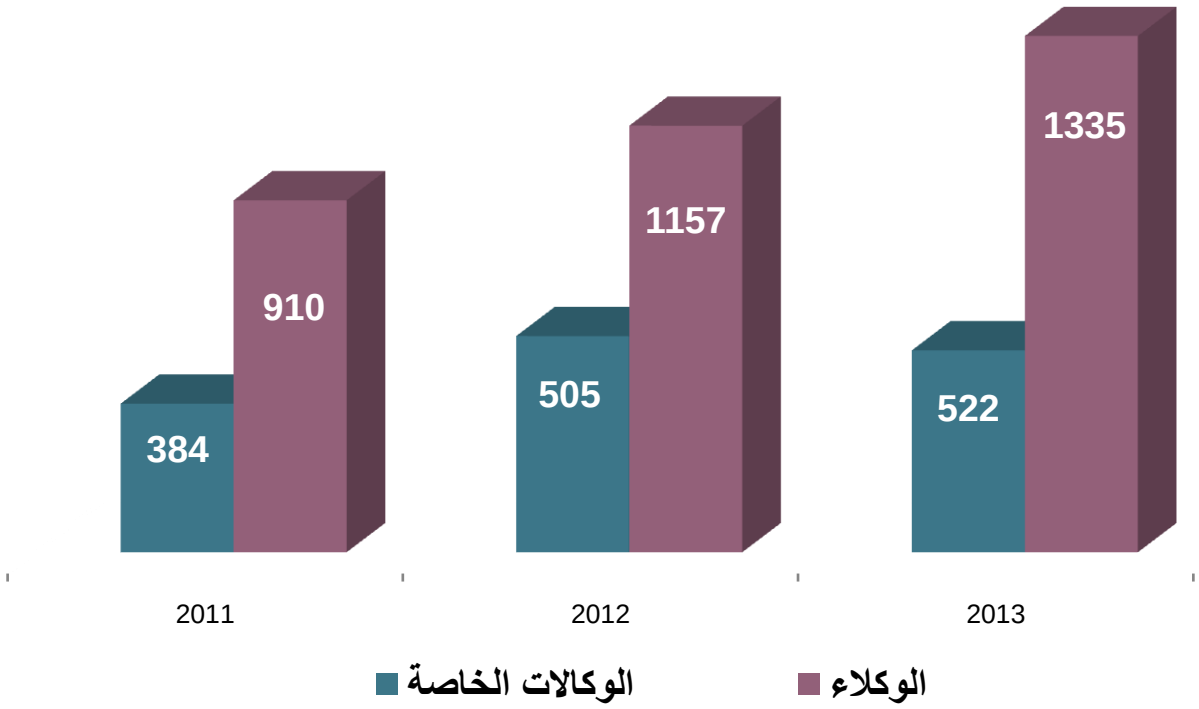

تطور قيمة التحويلات عبر الشركات المتخصصة

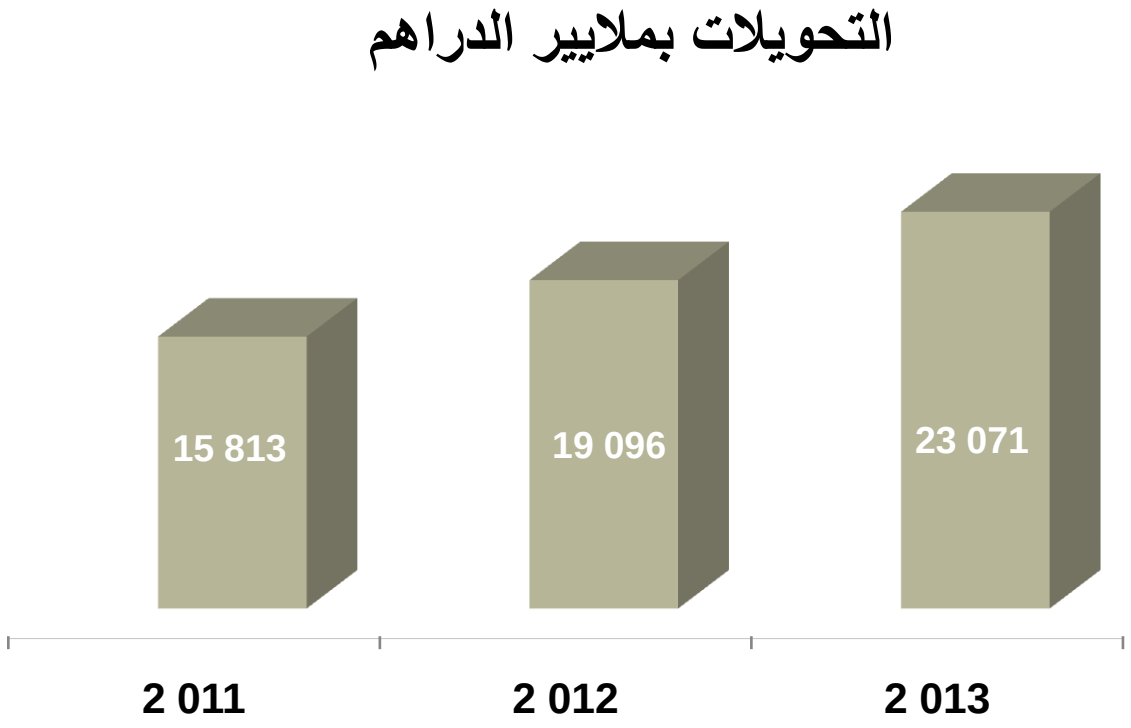

الإجراءات المتخذة من طرف بنك المغرب

عمل بنك المغرب على إزالة الحواجز لفتح المجال أمام منافسة أكبر في ما يخص تحويلات الجالية المغربية القاطنة في الخارج و ذلك برفع الحصرية على بعض الفاعلين الدوليين مثل "موني كرام" و "ويسترن يونيون"

كما عمل على حثهما على تخفيض العمولات المرتبطة بهذه العمليات. و هكذا تم تسجيل تراجع نسبة هاته العمولات في السنوات الأخيرة بنسب تتراوح بين 30 و 40 % حسب البلدان المضيفة

و قد ساهم اعتماد البنك البريدي سنة 2009 من تعزيز تحويلات مغاربة المهجر

3. الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع تحويلات مغاربة العالم

الإجراءات المتخذة من طرف البنوك

وموازاة مع توسيع شبكتها، واصلت البنوك جهودها الرامية إلى تشجيع تحويلات مغاربة العالم عبر :

-تمكين أفراد الجالية من فتح حسابات بالعملة الصعبة وبالدرهم القابل للتحويل لدبها وكذا استفادتهم من كل المزايا التي يتمتع بها المستثمرون الأجانب على مستوى الصرف ؛

-مراجعة الاتفاقيات المبرمة بين المصارف ومؤسسات التحويل (ويسترن يونيون وموني غرام)، بهدف تخفيض عمولات التحويلات اتجاه المغرب ؛

3. الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع تحويلات مغاربة العالم

الإجراءات المتخذة من طرف البنوك

إلغاء الاقتطاعات المفروضة على التحويلات المخصصة للاستثمار أو لاقتناء أو بناء سكن (في إطار التخفيف من انعكاسات الأزمة المالية على مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في الاقتصاد الوطني) ؛

- مواكبة المتضررين من الأزمة من خلال إعادة جدولة الديون المستحقة للمصارف ؛

- تمكين مغاربة العالم من عروض أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم ؛

- تعامل البنوك بالحد الأدنى للعمولات المتداولة في ما يخص سعر الصرف

3. الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع تحويلات مغاربة العالم

الإجراءات المتخذة من طرف الجهات الحكومية

للحد من آثار انعكاسات الأزمة المالية على مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في الاقتصاد الوطني ومساعدة هذه الفئة على مواجهة آثار الأزمة، قامت الحكومة :

- إنشاء صندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج لتحفيزهم على المزيد من الاستثمار (دعم مقدم من طرف الدولة يصل إلى 10% من كلفة المشروع، في حدود خمسة ملايين درهم لكل مشروع، على أساس أن يؤدي المستثمر مساهمته الذاتية في حدود 25 % على الأقل بالعملة الصعبة) ؛

-توسيع ضمان السكن ليشمل هذه الفئة لتمكينها من اقتناء أو بناء مسكن مع تسهيلات في القرض ؛

3. الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع تحويلات مغاربة العالم

الإجراءات المتخذة من طرف الجهات الحكومية

- تخصيص نسبة هامة من رأسمال المؤسسات والشركات العمومية التي شملتها الخوصصة للجالية المهاجرة (يمثلون 22% من مشتريي أسهم القطاع العمومي المحول إلى القطاع الخاص عن طريق بورصة القيم بالدار البيضاء) ؛

- استفادة مغاربة المهجر من إجراءات تفضيلية خصوصا فيما يتعلق بنظام الصرف والرسوم الجمركية والهادفة لتيسير عمليات التنقل والاستثمار بالمغرب ؛

-وتخفيض بنسبة 50 % ابتداء من عمولة الصرف المطبقة على جميع المعاملات مع العالم الخارجي من 2 في الألف إلى 1 في الألف؛

-إعفاء حسابات الادخار من الرسوم.

3. الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع تحويلات مغاربة العالم

تعديل القانون البنكي

من أجل تطوير وسائل أداء حديثة تعتمد على التكنولوجيات الجديدة يعتزم مشروع القانون البنكي خلق نوعية جديدة من المؤسسات تسمى "مؤسسات الأداء"، متخصصة في توفير وسائل أداء (Mobile Banking)